العلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية
دراسة تحليلية لدور التعليم الجامعي في التنمية

أ.د. علي براجل
قسم العلوم الاجتماعية
جامعة الحاج لخضر، باتنة
E-mail: berradjel@maktoob.com

ملخص:

يهدف البحث إلى مناقشة وتحليل العلاقة بين التعليم العالي والتنمية، من حيث أنها علاقة تكاملية، تعمل على تحقيق أهداف مشتركة، ترتبط بتنمية المجتمع وتطويره، وبما أن التعليم العالي يعد الأكثر تأثيرا في تطوير المجتمع. فقد أصبح مطالب بتهيئة الكفاءات والقدرات، وتنويع المخرجات، وتجويدها وفق ما تقتضيها مجالات التنمية، وظروف التغيرات الوطنية والعالمية.

ومما توصل إليه البحث من نتائج بعد الدراسة التحليلية للعلاقة بين التعليم والتنمية، تبين أن عجلة تنمية المجتمع وتطويره، تشارك في إدارتها نواتج التعليم المتميزة من حيث، الكفاءة والخبرة العلمية والعملية، وأن تحقيق الأهداف الإنمائية بكيفية مُرضيّة، يعتمد على استثمار هذه الكفاءات والخبرات استثمارا مناسبا كما وكيفا.

Abstract

The Current research aims to discuss and analyze the relationship between higher education and development, as it is a complementary relationship, working to achieve associated common goals with the development of society, and that a higher education was the most influential in the development of the society has become requested of preparing competencies and capabilities and improvement and diversification of outputs as required by the circumstances of development domains and changes of national and global levels.

And it's findings after the analytical study of the relationship between education and development, it was found that the wheel of development of society participate in the development of management education distinct outputs in terms of efficiency and scientific expertise, and practical and that the achievement of development objectives depends on how we can well invest competencies in an appropriate qualitative and quantitative way.

مقدمة:

إن البحث في موضوع التعليم والتنمية صعب ومعقد يحتاج إلى تحليل عميق ورؤية دقيقة لمجريات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولمجمل المتغيرات العالمية المؤثرة في بنية العلاقات بين المجالات المختلفة، وفي بنية النظام التعليمي في كل من جانبيه المدخلي والمخرجي، وبين أوجه التنمية ومجالاتها وأنشطتها.

وابتداء من النصف الثاني من القرن العشرين راج في الفكر التربوي والاقتصادي تخصص علمي جديد هو" اقتصاديات التعليم"، وهو تخصص ظهر لربط التعليم بقضايا التحديث في المجتمع والاستجابة لعملية التغير الحاصلة فيه، ويبحث أساسا في الاستخدام الأمثل لطرق الموارد التعليمية ووسائلها المالية والبشرية من أجل تحسين ناتج التعليم وكفايته الكمية والكيفية، وبالتالي تحقيق الفاعلية المثلى بين المدخلات والمخرجات التعليمية كهدف أساسي له. ونتيجة لذلك تم إدخال مفهوم "المدرسة المنتجة أو التعليم المنتج" كمفهوم جديد في قاموس المصطلحات التعليمية.

وقد أدى رواج ظهور هذا التخصص في المجال التربوي التعليمي إلى تداول كثير من المفاهيم والمصطلحات تحدد العلاقة بين التعليم والتنمية الاقتصادية من جوانب مختلفة وتحللها.

وتعد المؤسسات الجامعية أهم المؤسسات التعليمية التي تضطلع بإعداد الأفراد إعدادا علميا ومهنيا وتهيئتهم حسب متطلبات التنمية ونشاطاتها المختلفة، وبخاصة بعد أن تم وضع أطر نظريات اقتصاديات التعليم منذ بداية الستينيات من القرن العشرين، بعد أن أبرز رجال الاقتصاد القيمة الاقتصادية للتربية، مثل (تيودور شولتز) الذي كان من الأوائل الداعين إلى اعتبار العمل المدرسي هو استثمار لرأس المال البشري، وأن الإنسان يشكل ثروة هامة ورأس مال دائم، وأن الاستثمار في تنميته وتطويره يتم بالاهتمام بالتعليم وتجويده وتنويع تخصصاته العلمية ومجالاته المهنية، لاسيما التعليم العالي الذي يتوفر على الكفاءات العلمية المتنوعة القادرة على النهوض بالمجتمع وتطويره.

مشكلة البحث:

تتمركز إشكالية البحث حول قضية جوهرية تجمع بين متغيرين أساسيين، يُعتمد عليهما في التطور الاجتماعي والاقتصادي، هما " التعليم والتنمية". وقد شكل هذان المتغيران محورا مركزيا في الخطط والاستراتيجيات التطويرية التي تعتمدها بعض المجتمعات في تحقيق طموحاتها المستقبلية. فإذا كانت التنمية تشير إلى الجهود التي تحدث تغييرات هيكلية ووظيفية في المجتمع، فإن ذلك لا يتم بالكيفية المطلوبة إلا بالاعتماد على النواتج التعليمية المتنوعة، والمقتدرة اقتدارا علميا وعمليا، مما يستوجب على التعليم، لاسيما التعليم العالي أن يسعى إلى توفير النوعية التعليمية ذات الجودة العالية. ومن هنا تطرح قضية التكامل بين التعليم والتنمية في إطار السعي إلى تحقيق الأهداف المحددة لتطوير المجتمع. ولمحاولة إبراز هذا التكامل الوظيفي بين التعليم والتنمية، فإن البحث سيحاول دراسة الموضوع انطلاقا من بعض التساؤلات التي ستكون محل مناقشة وتحليل:

1ــ ما هو الترابط القائم بين التربية والتعليم كعملية تعلمية/ تعليمية والتنمية كعملية تغييرية تطويرية. باعتبارهما ترتبطان في اشتقاقهما اللفظي وتهدفان إلى إحداث تغيير في مجال معين.
2 ــ كيف ظهرت العلاقة وتطورت بين التعليم والتنمية ؟
3 ــ ما أهم العوامل المساعدة في ذلك ؟
4 ــ كيف فسرت النظريات المختلفة هذا التأثير؟
5 ــ كيف يتجلى تأثير التعليم العالي في التنمية ؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية الموضوع ذاته، وماله من دور أساسي في تنمية المجتمع وتطويره؛ إذ لا يمكن لأي مجتمع أن يحقق تقدما اجتماعيا واقتصاديا راقيا، إلا إذا أسّس القاعدة الأساسية لتنمية القدرات البشرية الكافية، وذات الكفاءة المناسبة لتلبية متطلبات التنمية.

ــ إن توفير القدرات المطلوبة لا يمكن إعدادها إلا داخل المؤسسات التعليمية، ومن خلال برامج تكوينية وتدريبية، تحدد مداها النظري والتطبيقي الأهداف التربوية والتنموية المشتركة، تترجم بواسطة العملية التعليمية إلى كفاءات وخبرات تمثل مخرجاتها المتنوعة والمتخصصة.

ــ تعد المؤسسات الجامعية المصدر الأساسي لإعداد القوى العاملة، وضبطها وتأهيلها وفقا لمخططات تربوية واقتصادية منسجمة، لاسيما بعد أن تم الربط بين الجامعة والمحيط الاقتصادي والاجتماعي، وذلك اعترافا بأن مفاتيح التنمية الحقيقية يصنعها الأفراد المتعلمون المؤهلون علميا وتقنيا.

أهداف البحث:

1ــ يهدف البحث كما هو واضح من العنوان إلى إبراز دور التعليم الجامعي في التنمية كهدف عام، وإلى التعرف على أهم العوامل التي ساعدت على تطوير العلاقة التكاملية بينهما عبر مراحل تاريخية مختلفة، وضمن تراكمات معرفية متعددة، تمثلت أساسا في نظريات "اقتصاديات التعليم" التي اعتبرت ميدان التعليم ميدانا استثماريا مربحا، بعدما كان يعد ميدانا استهلاكيا وخدماتيا.

2ــ إبراز بعض الملامح الأساسية للتأثير المتبادل بين المجالين، وكيف انعكس ذلك على تغيير الأهداف التربوية للجامعات وتبدل وظائفها من الاهتمام بالدراسات النظرية إلى الاهتمام بالميادين التطبيقية والمعارف المرتبطة بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية الواقعية.

3ــ إبراز الوظيفة الاجتماعية والقيمة الإنسانية لربط التعليم بالتنمية كعامل داخلي، يساهم في الكشف عن المواهب الكامنة، والإمكانات المتوفرة لدى أفراد المجتمع، لأن تأثير التعليم على المجالات التنموية لا يرتبط فقط بالقيمة الاقتصادية، وما ينتج عنها من فوائد مادية، بل يرتبط أيضا بالقيمة الإنسانية للفرد، و بالنواحي المعنوية في شخصيته، فالتعليم يستهدف تغيير المنظومة الفكرية للفرد، وما يترتب عنه من إكساب المهارات والخبرات المتنوعة حسب تنوع المناهج التعليمية والتخصصات المعرفية التي تنعكس على نوع نشاط الفرد، وبالتالي على نوع إنتاجه وقيمته.

منهجية البحث:

بما أن هذا البحث يندرج ضمن البحوث النظرية، فقد اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للمعطيات النظرية المتعلقة بالبحث، ومحاولة مناقشتها وتحليلها وفقا لطبيعة إشكالية البحث وأهدافه، ومن ثم استخلاص النتائج التي تعطي

الدلالة الوظيفية للعلاقة التكاملية بين التعليم والتنمية، وتحدد الإجابة عن الأسئلة التي قام عليها البحث.

تحليل المفاهيم الأساسية للبحث:

كثيرا ما يكتنف الغموض العلاقات القائمة بين بعض المفاهيم ذات التأثير المتبادل فيما بينها أو فيما بين المجالات والميادين المرتبطة بها. ومن بين المفاهيم التي تدخل ضمن هذا الإطار مفهوم التعليم أو التربية ومفهوم التنمية؛ إذ يصعب تعريفهما وتحديد دورهما نظرا لما تتأثر به ويؤثر فيها من عوامل، وما تقوم به من أدوار تتوقف أساسا على المحيط الثقافي الذي تنتمي إليه والإطار الحضاري الذي توجد فيه، وعلى أهداف المجتمع الذي تعمل من أجل تطويره وترقيته.

ولهذا فإن تحليل العلاقة المتبادلة بين التربية أو التعليم والتنمية يقتضي أولا تحليل هذه المفاهيم المترابطة وما تنطوي عليه من دلالات وظيفية في إطار العلاقة التأثيرية التأثرية بينها. وليس من السهل تحليل هذه العلاقة ومناقشتها بدرجة كافية ومقنعة في دراسة قصيرة كما هو الحال بالنسبة لهذه الدراسة، نظرا لتعدد جوانب الموضوع وتداخل عوامله التي تتبادل دور التأثير والتأثر. وبما أن مرحلة التعليم العالي تعد أكثر المراحل تأثيرا في المجالات التنموية، فإن هذه الدراسة ستركز أكثر على دور التعليم العالي في توفير الكفاءات و الخبرات ذات المستوى المناسب للتنمية حسب ما تقتضيها الخطط والاستراتيجيات المرسومة للتخطيط التنموي الشامل.

وبالنظر إلى التعليم والتربية انطلاقا من أهداف معينة، ووظائف وأدوار معينة أيضا، فإن ذلك يتطلب وضع مفهوم لهما يعبر عن اعتبارهما "تنمية للإنسان"، هذه التنمية التي عرفها تقرير التنمية الإنسانية العربية، بأنها تكمن في عملية توسيع نطاق خيارات الناس في جميع ميادين سعي الإنسان، من خلال تمكين

الناس جميعا من المشاركة بفعالية في التأثير على العمليات التي تشكل حياتهم.[1] وتعبر عن ألوان النشاط والوظائف التي تعتبر جزءا متكاملا من عملية تعليم الطلاب وتعلمهم، يكسبهم مهارات ومعارف حسب أهداف ووظائف يحددها

[1]– مصطفى حجازي، **الإنسان المهدور**، (بيروت: المركز الثقافي،2005)، ص.22 .

النظام التربوي، تضطلع بها المؤسسات التعليمية بدءا من التعليم الابتدائي إلى الجامعي.[1]

أما التنمية فمفهومها ليس ثابتا ومستقرا ولا متفقا عليه من قبل المختصين، فكل يتناوله من وجهة نظر معينة.[2] لذلك فتعريفها لا يخلو من الغموض والتعقيد، فهي تحمل كثيرا من التعابير اللفظية تتداخل بمعان مختلفة للدلالة على مفهوم التنمية.

إن هذا الاختلاف يثير الغموض على المستويين الفكري النظري والتطبيقي، ذلك أن موضوع التنمية المقصود ينصب أساسا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فهو موصول بالأفكار والنظريات والسياسات والاستراتيجيات، واقتراح الحلول للأزمات والمشكلات. وفي ذلك كله يشكل مادة اختلاف حقيقية حول ما يدل عليه مفهوم التنمية.

انطلاقا من تعريف مفهومي "التعليم/التربية "و" التنمية" نلاحظ أنهما يرتبطان في اشتقاقهما اللفظي بالتغير والزيادة والكثرة والربح إلا أن كليهما يستهدف إحداث تغيير في مجال معين. فالتعليم / التربية، وما يرتبط بهما من عمليتي التعليم والتعلّم تهدف إلى تغيير الفرد واستثارة ما فيه من قدرات كامنة، وتنميته خلقيا وعقليا وجسديا حتى يصبح قادرا على العمل بمقتضى ما يختاره أو ما يناط له من وظائف ومهن يمارس دوره فيها بفعالية، وحسب ما يمكن تحقيق أهدافه الفردية والاجتماعية.

أما التنمية التي تعني النمو مع التغير فتتم من خلال الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى حد ممكن لتحقيق الحرية والرفاهية [3] فهي تهدف إلى تغيير المحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي تغييرا كميا وكيفيا بفعل إرادي مخطط ومنظم يقوم على الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية التي تم تهيئتها وتنميتها من خلال الفعل التربوي التعليمي /التعلمي.

---

[1]– تيودور شولتز، ت، محمد الهادي عفيفي، **القيمة الاقتصادية للتربية**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975)، ص.19.

[2]– زينب إبراهيم، "نظرة في المقومات العامة للتنمية"، في: **المنطلق**. (بيروت، 1986)، ص. 16.

3 – حسن جابر، "التنمية والإرادة السياسية "، في: **المنطلق**، ع .68. (بيروت: 1986)، ص.34.

ومن هنا يظهر الترابط القائم بين ما هو "تربوي تعليمي/تعلمي" وما هو " تنموي اجتماعي اقتصادي" ويجمع بينهما مفهوم ثالث وهو "التخطيط" الذي بمقتضاه تتم عملية التوجيه والتحكم في مجريات العمليات وضبطها وفقا للأولويات والبدائل، وبذلك يظهر دور التخطيط في العمل على تحقيق التفاعل المتكامل والمتوازن في ضوء شبكة العلاقات القائمة بين التعليم والتنمية أو بينهما وبين كافة أنظمة المجتمع.[1]

تطور العلاقة بين التعليم /التربية والتنمية :

إن البحث في تطور العلاقة بين التعليم والتنمية هو البحث في تطور العلاقة بين التربية والاقتصاد بصفة عامة، والملاحظ لتطور التربية و التعليم عبر التاريخ يجد أن السمة الاقتصادية كانت من المعالم الأساسية لها، فكان الآباء يدربون أبناءهم على الصيد والزراعة والحرث وتعلّم الحرف والمهن اليدوية.[2] حسب مقتضيات الحياة، ووفقا للظروف البيئية المختلفة. فإذا اطلعنا على تراث الفكر التربوي نجد أن التعليم ارتبط بالاقتصاد لدى جميع المجتمعات منذ القديم، وأن تدريب الأفراد على المهارات التي سوف يحتاجونها في المستقبل كان تعلّمها داخل النظام التعليمي.[3] وبفضل اكتساب المعرفة وتنظيمها والتعمق فيها استطاع الإنسان صنع الأدوات والوسائل الإنتاجية أكثر نفعا وأقل تعبا ومشقة، ساعدته على تحسين ظروفه المعيشية. وبفضل تلك العمليتين (التعليم والتعلم) تغلب الإنسان على الظروف الطبيعية القاسية، وكيّف نفسه معها حسب حاجاته وأهدافه، وتفاعل معها تفاعلا وظيفيا إيجابيا أنشأ به حضارات متعاقبة، تفاوت فيها الجهد الإنساني بتفاوت المعارف العلمية التي يتعلمها، والخبرات العملية التي يكتسبها من خلال ممارساته للأنشطة المختلفة.

وهكذا أدت المعرفة الإنسانية التي قامت على عمليتي التعليم والتعلم إلى تطوير عمل الإنسان ونشاطه الإنتاجي وارتقائه من مرحلة اجتماعية إلى مرحلة أخرى أرقى، ومن مرحلة فكرية وثقافية إلى مرحلة أرقى.

---

[1]- أحمد علي الحاج. **التخطيط التربوي**، ط.1.(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992). ص.5.
[2]- أنطون رحمه. **اقتصاديات التعليم**. (دمشق: منشورات جامعة دمشق. 1988)، ص. 114.
[3]- أولفا بانكس، ت، محمد علي المرصفي، **اجتماعيات التربية**، ط.1 (جده: 1988)، ص. 31.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته عمليتي التعليم/ التعلم، وما يرتبط بهما من تكوين المهارات والمعارف وتنمية الخبرات في مجال الإنتاج الاقتصادي، إلا أن العلاقة المتبادلة بين الممارسات التعليمية والنشاطات الإنتاجية لم تحظ باهتمامات القائمين بشئون التعليم إلا في بداية القرن العشرين، حيث أصبحت أهداف التعليم توجه تدريجيا نحو الأنشطة الاقتصادية والمجالات التنموية.[1]

بعض العوامل المساعدة في تطوير العلاقة بين التعليم والتنمية:

لقد عرفت حركة التصنيع تزايدا كبيرا في العصور الأخيرة، وزاد معها الاهتمام بالتعليم وتوطدت العلاقة بين الصناعة والتعليم التي انبثقت من الثقة في المدخل العملي للتعليم أكثر من المدخل النظري له، وساد الاعتقاد أن كل مؤسسة تعليمية يمكن أن تتحول إلى ورشة أو مصنع يتم فيها تعلّم الحرف، لذلك عرف قطاع التعليم اهتماما أكثر واستقطب اهتمام الاقتصاديين من حيث أهميته وزيادة الإنفاق عليه، ويمكن ذكر أبرز العوامل التي ساعدت على ذلك حسب ما هو مذكور في أدبيات الفكر التربوي الاقتصادي.

1 ــ تراكم المعارف النظرية لدراسة التعليم من الناحية الاقتصادية:

يظهر تراكم الإطار النظري العام للاهتمام بالتعليم من الناحية الاقتصادية من خلال تراكم مختلف الأفكار والآراء التي ظهرت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، وكان لذلك التراكم أثر كبير في توجيه أنظار المهتمين بدراسة مواضيع التعليم من زاوية اقتصادية، وإدخالها في المجالات التطبيقية، للتأكد من صحة الافتراضات التي انطلقت منها الدراسات السابقة للوصول إلى تحديد أدق للآثار التي يتركها التعليم على العمليات الاقتصادية والإنتاجية، وطرق قياسه وتقدير العائد التعليمي الذي يمكن إخضاعه لمعايير اقتصادية.المرجع:[2]

2 ــ توسع المجالات الاقتصادية بعد الثورة الصناعية في أوروبا.

1- سيف الدين فهمي. **التخطيط التعليمي**، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1990) ص. 71.

2- أنظر. ملف خاص بالتعليم العالي، "واقعه تحدياته وآفاقه المستقبلية، تناول بالتحليل الأدوار الجديدة للجامعة، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل، الاستقلالية وإثبات الكفاءة" **مجلة، مستقبليات**، العدد الثاني، تصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، (عمان،1991).

بسبب النمو الحاصل في العمليات الإنتاجية وتنوع الإنتاج الذي رافق التطور العلمي والتكنولوجي وانعكاساته على أدوار الإنتاج وظروف العمل، وتوفر أساليب البحث وأدواته التي لم تتح للباحثين الأوائل. وقد مكنت كل هذه التأثيرات والتغييرات الباحثين في القرن العشرين من الكشف عن نتائج دقيقة لأثر التعليم في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي، وما يرتبط به من مجالات أخرى، وبهذا تدعمت الدراسات التطبيقية بأدوات علمية أكثر دقة وفاعلية، قياسا بما هو متوفر في القرنين السابقين، كما كان لظهور الأساليب الرياضية والإحصائية دور كبير في ذلك. فقد سهلت هذه المعطيات وغيرها قياس النتائج المترتبة من مختلف النشاطات التعليمية قياسا علميا دقيقا. وقد استخدم رجال الاقتصاد والتربية والسياسة هذه الأساليب كبرهان مؤيد للسياسات التي تهدف إلى زيادة النفقات في التعليم الرسمي في البلاد المتقدمة والبلاد النامة.[1] وقد ساعد ذلك على توفر ظروف ملائمة لدراسات أكثر عمقا وشمولا للموضوعات التعليمية من وجهة النظرة الاقتصادية، والتي طالبت بضرورة استحداث التخصصات العلمية المناسبة، لاسيما على مستوى التعليم العالي الذي يظهر فيه التأثير أكثر من المستويات التعليمية الأخرى لإشباع الحاجة إلى الفنيين المؤهلين الذين توجد فيهم الندرة.[2]

3 ــ التكامل بين التخطيط التربوي والتخطيط الاقتصادي:

لقد تم إدراج مبدأ التخطيط التربوي بمعناه المعاصر إلى جانب التخطيط الاقتصادي في صورة تكاملية من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية الشاملة، ومنذ بداية التخطيط الموجه للنشاطات الاقتصادية ظهر الاعتناء أكثر بتنمية قدرات القوى البشرية العاملة لتلبية متطلبات التنمية، وأن تنمية تلك القدرات بالكيفية المطلوبة يعتمد أساسا اكتساب القوى العاملة للمؤهلات والمهارات اللازمة للقيام بالعمليات الإنتاجية، وأن تلك المؤهلات لا يمكن تكوينها إلا داخل المؤسسات التعليمية وما تتضمنه من برامج تكوينية وتدريبية تم تحديدها مسبقا تترجم بواسطة التعليم إلى

---

[1]– محمد أحمد الغنام، "المدرسة المنتجة"، **التربية الجديدة**، ع.29، مكتب اليونسكو الإقليمي، (بيروت، 1983)، ص.144.

1– باولو فيراري، ت، يوسف نور عوض، **تعليم المقهورين**، ط.2. (بيروت: دار القلم. 2002). ص.174.

غايات يستفيد منها الفرد في حياته، وتعبر على الكفاية الداخلية والخارجية للنظام التعليمي.

ومن هنا أصبحت المؤسسات التعليمية مصدرا أساسيا لإعداد القوى العاملة بمؤهلات ومستويات تم ضبطها في مخططات اقتصادية وتربوية متناسقة.[1] ولذا جاءت ضرورة ترافق عمليات التنمية الاقتصادية وعمليات تطوير الموارد البشرية، وأن عدم إعداد هذه الموارد وتأهيلها يؤدي إلى هدر الطاقات الإنتاجية، ومن ثم تتحول تلك الموارد من طاقات للإنتاج إلى طاقات للإنفاق والاستهلاك فتفقد فعاليتها في تطوير النشاط الاقتصادي.

ونظرا للترابط بين فاعلية القوى البشرية المتعلمة ومستوى تأهيلها ودورها في تنشيط دواليب التنمية، أدى الأمر بالمخططين الاقتصاديين إلى التعامل مع النشاطات التعليمية بكيفية لا تختلف عن تعاملهم مع النشاطات الاقتصادية، وذلك انطلاقا من الافتراضات القائلة بأن مفاتيح التنمية يمتلكها الأفراد ذوو المستوى التعليمي العالي المؤهلون تأهيلا علميا وفنيا.

واعتبارا لكل ذلك استخدمت المعايير الاقتصادية في تنظيم مختلف النشاطات التعليمية، وتخطيط برامج التعليم، وتحسين نوعيته لتتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة. وعلى إثر ذلك تمت معالجة الخطط التعليمية على أنها جزء من الخطط الإنمائية الشاملة.[2] وصار ينظر إلى التعليم على أنه أحد العناصر الأساسية للتنمية الاجتماعية لاسيما بعد نهاية أزمة الحرب العالمية الثانية، حيث اتجهت معظم الدول إلى الاهتمام بقضية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لتعويض ما لحقها من أضرار وخسائر مادية انعكست سلبا على تقدمها وتطورها، وصار هذا التوجه جزءا هاما من المبادئ العامة للتعليم، وخاصة بالنسبة للدول التي حققت استقلالا سياسيا، وأدركت أن التحول المطلوب وفي الاتجاه المرغوب لا يتحقق دون نشر التعليم وزيادة فعالية نشاطات المؤسسات التعليمية.

بعض النظريات المفسرة لدور التعليم في التنمية:

---

[1] – سيف الدين فهمي، مرجع سابق، ص. 62.

[2]– محمد منير مرسي، **تخطيط التعليم واقتصادياته**، (القاهرة: دار النهضة العربية، 1987)، ص.41 .

لقد صيغت في شأن تفسير دور التعليم في التنمية نظريات كثيرة تناولته من جوانب مختلفة. وسنقتصر في هذا البحث على الإشارة إلى ثلاث نظريات أساسية وهي: نظرية رأس المال البشري (Human capital theory) ونظرية التحديث (Modernization theory) ونظرية التحرير(Liberation theory) باعتبارها اهتمت بقطاع التعليم وجعلت من الإنسان قيمة رأس مال عالية وعاملا أساسيا مؤثرا في التنمية. ويمكن أن نشير إلى أهم المسلمات والافتراضات التي انطلقت منها هذه النظريات التي درسها ضياء زهران في دراسة مفصلة.[1]

فبالنسبة لنظرية رأس المال البشري فقد بدأت ملامح ظهورها منذ عام 1960 على يد "ثيودور شولتز Theodore Schultz " والتي عرضها في كتابه "القيمة الاقتصادية للتربية "، وتستند إلى شواهد تنموية حدثت بعد الحرب العالمية الثانية في مختلف الدول المتقدمة، حيث أبرز الدور الكبير الذي لعبته الموارد البشرية في زيادة القدرة الإنتاجية في العملية التنموية، واعتبارها رأس مال مستثمر.

والقضية الأساسية التي تنطلق منها هذه النظرية، هي أن التعليم عنصر ضروري لتحسين المقدرة الإنتاجية للأفراد، وأن الأفراد المتعلمون هم أكثر إنتاجية من غيرهم، وبالتالي فإنه كلما زاد استثمار بلد ما للتعليم كلما كانت أسباب التنمية الاقتصادية أيسر وأسهل على ذلك البلد.[2] ومن وجهة نظر هذه النظرية، فإن التعليم يعد مصدرا إنتاجيا، ولا يعد فقط بمثابة نجاح اقتصادي للأفراد، بل هو مصدر رئيسي لتوفير فرص العمل. ومن هنا يصبح مفتاح تنمية أي مجتمع في أيدي الأفراد المتعلمين والمدربين، وينطبق ذلك على ما تخرجه الجامعات من ذوي الاختصاصات العلمية المختلفة التي تساهم بمعارفها العلمية والتقنية في أوجه التنمية المختلفة.

وأما بالنسبة لنظرية التحديث فقد عرفت انتشارا واسعا في الستينيات والسبعينيات حيث مثلت دليلا نظريا صيغت وفقها بعض الاستراتيجيات التنموية. وتنطلق هذه النظرية من افتراض هو. لكي يصبح أي مجتمع حديثا فيجب أن يمتلك قيما حديثة وسلوكا حديثا، وهذا لا يكون إلا بالتركيز على التعليم الذي يؤدي إلى

---

[1]– أنظر التحليل المفصل الذي أعده " ظياء زهران" حول نظريات التعليم والتنمية، في: **دراسات تربوية**،ع.1 (القاهرة: عالم الكتب، 1991)، ص. 227ــ 238

[2]– تيودور شولتز، مرجع سابق، ص.20.

إحداث تغيير في شخصية الأفراد وفي طرق تفكيرهم وفي سلوكهم ويترتب على ذلك زيادة في الإنتاج وكفاية في العمل.

وقد حاول عالم النفس الاجتماعي (ديفيد ماكليلاند D. MeClellend) الكشف عن الأسباب الرئيسة التي أوصلت بعض المجتمعات إلى مستوى عال من التنظيم الاجتماعي والتكنولوجي، وحلل في دراسته المعروفة باسم (مجتمع الإنجاز) أن صعود الحضارات أو سقوطها إنما يرجع إلى القيم التي يعتنقها غالبية أفراد المجتمع، وما يتميزون به من الدافعية للإنجاز. وهذه الدافعية هي أكثر العوامل مسؤولية في الاختلاف بين المجتمعات في التنمية الاجتماعية والتكنولوجية، فالمجتمعات المتقدمة نسبيا تتوفر على مجموعة معتبرة من الأفراد ذوي الطموح والرغبة في الإنجاز.[1] وتقوم هذه النظرية على خمسة متغيرات مترابطة وهي:

مؤسسات حديثة + قيم حديثة + سلوك حديث + مجتمح حديث = تنمية (التحديث)

وبتسلسل متتابع لهذه المتغيرات تحدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمؤسسات التحديث تتعهد الأفراد بالتنشئة الاجتماعية ومساعدتهم على التشبع بالقيم الحديثة المرغوب فيها تشجع الأفراد على الابتكار والتغيير والتجديد. ومن هذا المنطلق يصبح للتعليم دور هام في التحديث باعتباره أسلوبا يؤثر في تغير القيم والمواقف ، بل أنه بمثابة مفتاح التنمية.

وأما بالنسبة لنظرية التحرر فهي تنطلق من مسلمة مفادها أن التنمية لا تتحقق في المجتمعات الفقيرة إلا من خلال تغيير جذري في البناء الاجتماعي لهذه المجتمعات، بالإضافة إلى تغيير للنظام الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، والافتراض الأساسي لهذه النظرية هو أن الاستعمار فرض على هذه المجتمعات أسلوب القهر والتسلط تمارسه السلطات وتسيطر على جميع الموارد الاقتصادية، فهي ترفض جميع أساليب التبعية والاستعباد والقهر.

ويبرز على رأس مؤيدي هذه النظرية "باولوفيراري" الذي يركز على دور التعليم في مجالات الحرية. فالتنمية بالنسبة إليه تعني الحرية، وبالتالي فهي تعني العدالة أكثر من الثروة والغنى. والمفاهيم المفتاحية التي وضعها لنظريته هي:

---

[1]– ظياء زهران"، مرجع سابق، ص. 232.

الحرية ــ الوعي ــ أنسنة الإنسان، والمفاهيم الثلاثة مترابطة. فالوعي يؤدي للحرية، والحرية تؤدي لتمسك الفرد بإنسانيته، والتربية تؤدي إلى إيقاظ الوعي لديه. لذا فإن تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للفئات المقهورة في مجتمعاتها يكمن في تعليمها حتى يرى الحقيقة ويتفهمها من أجل أن يعمل على تغييرها.[1] وانطلاقا من أنماط التعليم السائدة في المجتمعات النامية، والتي يميزها الانحياز والتبعية للغرب وتجاهل عقلية الإنسان وثقافته، فإن النخبة الحاكمة تستهدف أقلمة الإنسان مع ظروف القهر والسيطرة والاستغلال وتقتل في الفرد روح النقد والإبداع، وحتى يتحرر المجتمع من القهر ويتخلص من السيطرة والاستغلال، فيجب تغيير نمط التعليم من نمط بنكي تلقيني تسلطي إلى نمط حواري يفضي إلى إيقاظ الوعي وتعميق التفكير.[2] وبهذا يمكن للمتعلمين تجاوز ظاهرة الاحتكار الثقافي والتسلط، وبذلك يتحرر الفرد ويحقق إنسانيته، ويثبت وجوده ويتمتع بكامل حقوقه، ويمارس واجباته بكل حرية.

مظاهر وتجليات تأثير التعليم العالي في التنمية

إن المظاهر الأولى لتأثير التعليم في التنمية ظهرت بعد التغيرات التي حصلت في مجال الصناعة والأدوات الإنتاجية المختلفة، حيث لاحظ الصناع والتجار وجود نقص في المؤهلات العلمية والفنية لدى العمال والموظفين الإداريين، وأن مستواهم العلمي والعملي لا يتناسب مع متطلبات التطور الصناعي، فهم غالبا من ذوي المستوى التعليمي البسيط، ومن ذوي المستوى الأدائي المنخفض.

وانطلاقا من هذا بدأت ملامح تأثير التعليم العالي والاعتراف به في زيادة النمو الاقتصادي، وقد أدى ذلك إلى تغير أهداف الجامعات وتبدل وظائفها من الاهتمام بالدراسات النظرية والمعارف الانسانية إلى الاهتمام بالميادين التطبيقية والمعارف المتعلقة بالحاجات الاقتصادية والاجتماعية الواقعية، وذات الاتصال المباشر بالحياة، وزاد ارتباط التعليم العالي بالتنمية أكثر بعد أن زاد اهتمام الجامعات بالبحوث العلمية، وما صاحبها من تطورات تكنولوجية، وأصبحت الجامعة قوة

---

[1]– باولو فيراري، مرجع سابق، ص.34.
[2]– المرجع نفسه، ص.35.

حيوية فعالة في تنمية المجتمع وتطويره.[1] وقد ظهر تأثير التعليم في التنمية بكيفية أكثر بعد أن توفرت بعض الأسس النظرية والقواعد التطبيقية للعلوم الاقتصادية، حيث استهوت رجال الاقتصاد التأثيرات المتبادلة بين الاقتصاد والتعليم، وما يرتبط بهما من تحسين في مهارات العاملين وزيادة الإنتاج وتجويد مردوده.[2]

وقد انصبت جهود الاقتصاديين في بداية محاولاتهم في البحث عن إبراز أثر التعليم في النمو الاقتصادي حول تحديد دور العمل ورأس المال ووسائل الإنتاج الذي يعود إلى مهارة القوى العاملة نتيجة لأثر التعليم، أو لتراكم الخبرة الناتجة عن الممارسة العملية.

من هذه المنطلقات بدأت الإرهاصات الأولية لتوليد أثر التعليم على النمو الاقتصادي بشكل مباشر خاصة ما يتعلق بعنصر المهارة التي يساهم التعليم في تطويرها، والتي تعد أحد الشروط اللازمة لتطوير وسائل الإنتاج وسرعة عملياته، وأن المحاولات الرامية لزيادة الإنتاج لابد أن ترتبط بزيادة فعالية العمال وتحسين نوعية المهارات للقوى العاملة. وهذا من شأنه أن يضفي على خبرة العمل المنتج دلالة أبلغ ومصداقية أكثر.[3]

ويشير الفكر التربوي الاقتصادي إلى أن "آدم سميث" يعد من الاقتصاديين الأوائل الذين أكدوا تأثير التعليم والتدريب في رفع الكفاءة الإنتاجية للعامل وزيادة مهاراته اليدوية، واعتبر القدرات التي يكتسبها بالتعليم، وتكون نافعة للمجتمع من عناصر رأس المال الثابت.[4] لذلك حث على جعل المؤسسات التعليمية أكثر كفاءة وفاعلية، وأن تهتم بإعداد الفرد للحياة الاجتماعية وترسيخ مبدأ المنافسة في التعليم، كما هو الشأن بالنسبة لمجال الاقتصاد، وهذا المبدأ سيجعل المؤسسات التعليمية لاسيما الجامعية تقدم تعليما نوعيا جيدا يؤثر إيجابيا على نمو وتطور الأنشطة الاقتصادية، ويعتبر هذا الموقف بمثابة توجيه انتقاد إلى الممارسات اللاواقعية للتعليم الذي كان سائدا من قبل. وقد زاد اهتمام التربويين والاقتصاديين بموضوع

---

[1]– جون و.هانسون،ت، محمد لبيب النجيحي، **التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي**، (القاهرة ــ نيويورك: مؤسسة فرانكلين، 1989)،ص.163 ــ 181.

[2]– أحمد علي مزعل. **الاعتبارات الاقتصادية في التعليم**، ط.1، (بغداد: جامعة بغداد،1985)، ص.16.

[3]– باولو فيراري، المرجع السابق، ص.31.

[4]– أولفا بانكس، مرجع سابق، ص.4.

اقتصاديات التعليم بعد أن راجت هذه الأفكار، وقد أدرج "الفريد مارشل" جانبا آخر يتعلق بربط التعليم بالاقتصاد. حيث اعتبر التعليم من بين العوامل الداخلية المباشرة المؤثرة في النمو الاقتصادي ليس فقط من جانب تطوير مهارة العمال، بل أيضا من جانب الوظيفة الاجتماعية.[1] تلك الوظيفة التي تساهم في الكشف عن المواهب الكامنة والإمكانات المتوفرة عند أفراد المجتمع، وأن الكشف عن تلك المواهب سيزيد من الإمكانات

الاقتصادية للمجتمع، واعتبر النتائج العلمية للاكتشاف العلمي التي توصل إليها العلماء في مجال الإنتاج قد زادت القوة الإنتاجية في إنجلترا بما يعادل عمل مائة (100) عامل بالقوة الإنتاجية على الطريقة السابقة في الإنتاج.[2]

واعتبارا لكل هذا أصبح ينظر إلى النفقات الموجهة إلى التعليم ذات مردود اقتصادي عال بدرجات تفوق أكثر حجم النفقات الموجهة للمجالات الأخرى. ولتأكيد ذلك يتعين في نظر الاقتصاديين والمسؤولين السياسيين تعليم الأفراد وتدريبهم بعناية لإنجاز مهامهم ووظائفهم في القطاعات الزراعية والحرفية والسعي إلى الإقلال من العاملين في النشاطات غير المنتجة. وأكد الاقتصاديون على أن قوة الدول لا تقوم على سعة مساحاتها الجغرافية أو عدد سكانها، وإنما على وفرة الفنون والصناعات والحرف فيها.[3] وعلى هذا الأساس فإن محتوى التعليم وتعليم الأفراد أصبح يتم في ضوء حاجات المجتمع، ووفق التطور الصناعي، وصار يؤخذ في الاعتبار عند وضع البرامج التعليمية وتحديد أهداف التعليم متطلبات الاقتصاد التي تقتضي مستويات عالية من المهارة، وأن ذلك لا يتم إلا بحصول الأفراد العاملين على مستوى تعليمي معين، وكما يزيد التعليم في رفع مستوى المهارة لدى العاملين يزيد أيضا في رفع زيادة دخل الفرد مدى الحياة .

---

[1]- أحمد علي مزعل، مرجع سابق، ص.16.
[2]- مرجع نفسه، ص. 17
3- هاشم محمد عبد الوهاب. **التعليم التقني في الوطن العربي.**(تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1985)، ص.3

وقد بينت نتائج دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية زيادة الدخل الفردي الناتج من التعليم من الابتدائي إلى العالي.[1] كما يتبين من الجدول التالي:

مستوى التعليم	مقدار زيادة الدخل الفردي بالدولارات
تعليم يقل عن 8 سنوات	280 ألف دولار
تعليم 8 سنوات	344 ألف دولار
تعليم ثانوي من سنة إلى 3سنوات	389 ألف دولار
تعليم عالي من سنة إلى 3 سنوات	543500 دولار
تعليم عالي من 4 سنوات	710500 دولار
تعليم عالي من 5 سنوات	824 ألف دولار

وتبعا لهذه الزيادة (دخل الفرد) تغير مفهوم الفرد المتعلم وتغيرت وظيفة التعليم كما تغيرت أهداف النظم التعليمية من التركيز على الأهداف السياسية والدينية والقيم الإنسانية إلى الأهداف الاقتصادية والقيم النفعية. وأصبحت العلوم الاجتماعية والإنسانية في نظر الطلبة والمخططين والاقتصاديين والتربويين أقل قيمة وفائدة مقارنة بالعلوم الطبيعية التجريبية والتقنية.

وقد أدى هذا الاهتمام بالتعليم (لاسيما التعليم التقني) إلى إخراجه من دائرة المجال الاستهلاكي إلى دائرة المجال الاستثماري حسب قناعات المتخصصين في اقتصاديات التربية، وبخاصة بعد أن ترسخت جذور المدرسة النفعية التي كرست المبدأ العملي في التربية، وأبرزت دور التعليم التقني الذي يظهر بأنه النوع المناسب بصورة مباشرة لتطوير مهارة العاملين، وهم ينطلقون في ذلك من أن تعليم العاملين تعليما تقنيا عاليا سيرفع من أداء اتهم وتطوير مهاراتهم العملية، وزيادة قدرتهم الإنتاجية.[2] وأن العامل مهما كان نوع العمل الذي يقوم به فهو في حاجة إلى تعليم يجعله أكثر إطلاعا على فنيات العمل والتحكم في تقنياته، وبالتالي في زيادة الإنتاج وتجويده.

1- جاك حلاق. ت. وفاء حسن وهبة. **الاستثمار في المستقبل. تحديد الأولويات التعليمية**، (الأردن: نشر اليونسكو 1992)، ص. 13.

2- جون و.هانسون. مرجع سابق. ص. 181

بعض الاعتبارات المتعلقة بتأثير التعليم العالي في التنمية

تعد المؤسسات الجامعية الأكثر تأثيرا في تطور المجتمعات. وقد سعت استراتيجيات التعليم العالي إلى مواكبة التغيرات ومواجهة التحديات العصرية، وذلك بمحاولة تهيئة الموارد البشرية الضرورية لعملية التنمية وتطويرها، مراعية في ذلك اعتبار التوازن بين الجانب الكمي والكيفي.[1] غير أن ما يلاحظ في استراتيجيات التعليم العالي، لاسيما في الدول العربية باستثناء دول مجلس التعاون الخليجي، هو غلبة الطابع الكمي نظرا لارتفاع نسبة النمو الديمغرافي، وتبني بعض المبادئ التربوية مثل: ديمقراطية التعليم ومجانيته في جميع المراحل التعليمية.[2] بالإضافة إلى الحاجة المتزايدة إلى اليد العاملة الفنية المدربة التي تقتضيها مجالات التنمية المختلفة.

فمنذ استقلال الدول العربية، والتعليم العالي يشهد تطورا كميا مستمرا وبنسب مئوية عالية، وهذا التطور لم يقتصر على الطلبة والهيئة التدريسية، بل شمل أصناف المستخدمين الإداريين والموظفين الآخرين. فمن الناحية الواقعية للجانب الكمي نجد هذا التطور يدعو إلى التفاؤل بالمخرجات التعليمية الكثيرة والمتنوعة التي بإمكانها أن تغطي احتياجات المجالات التنموية، أما من حيث الجانب النوعي فقد لا يدعو إلى ذلك بكيفية مرضية، لأن العبرة ليست بالكم المدخلي والمخرجي للتعليم بل بالنوعية المناسبة لأهداف التنمية من ذوي المؤهلات العالية والمتخصصة، إلا أن المشكلة المطروحة من هذه الناحية هي. كيف يمكن التوفيق

بين الفيضان الطلابي المتدفق إلى الجامعات (كجانب كمي) والنوعية المطلوبة (كجانب كيفي) في ظل نقص الإمكانات المادية والبشرية، وتدني الموارد المالية للدول العربية باستثناء بعض دول النفط التي تتوفر على الشروط الكافية لرفع مستوى جودة التعليم.

---

[1]– جون و.هانسون. مرجع سابق. ص. 183

2– تعد الجزائر من الدول التي أخذت بمبدأ ديمقراطية التعليم، والزاميته ومجانيته في جميع المراحل، من التعليم الابتدائي إلى التعليم العالي.

وهل يمكن اعتماد مبدأ الاختيار والانتقاء للطلبة الموجهين إلى التعليم العالي في ظل مبدأ ديمقراطية التعليم ومجانيته. وهذا من أجل إحداث التوازن بين الكم والكيف، وبالتالي رفع المستوى النوعي للمتخرجين.

إن الإجابة على مثل هذه التساؤلات قد تحتاج إلى دراسة شاملة ومفصلة، نظرا للاعتبارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ترتبط بها استراتيجيات التعليم العالي، والتي بدورها ارتبطت بخطط التنمية الشاملة، مما يعني أن مبدأ الانتقاء والاختيار قد يكون من الصعب تبنيه إلا إذا تغيرت السياسات التعليمية من سياسة القبول الشمولي إلى صيغ أخرى يدرج فيها مبدأ الاختيار، والانتقاء للقبول في الجامعات.

إن البيانات والإحصاءات التي تنشرها وزارات التعليم العالي تعكس الزيادات الكثيرة للوافدين إلى التعليم العالي من الناجحين في شهادات البكالوريا. فعلى مستوى الجزائر كمثال، فقد بلغ عدد الناجحين في شهادة البكالوريا عام 2008 أكثر من مائتي الف(200000) طالب، ونظرا لسياسة التعليم العالي في الجزائر، التي تقوم على مبدأ ضمان توفير الفرص التعليمية في الجامعة لجميع الحاصلين على شهادة البكالوريا، فقد استلزم الأمر تسجيل جميع الراغبين في الإلتحاق بالمؤسسات الجامعية، وهذا يستلزم توفير العدد المناسب من الأساتذة المؤهلين للتدريس. وهو ما لم يكن بالإمكان توفيره، مما أدى إلى الاستعانة من ذوي المؤهلات المنخفضة من مختلف القطاعات، وهذا ما يؤثر على التكوين النوعي في مختلف الاختصاصات الجامعية، وتنمية المهارات التي تتطلبها عملية التنمية بمختلف أوجهها، كما تعكس تلك الزيادة الكبيرة حجم النفقات المالية المطلوب رصدها لمواجهة متطلبات التعليم كما وكيفا، وهو ما لم يكن بالإمكان رصده، كما تظهر المشكلة من الجانب التنموي الذي عرف تطورا بطيئا في الأقطار العربية؛ إذ تعيش أوضاعا تنموية متخلفة كما تشير إلى ذلك التقارير الإنمائية للأمم المتحدة. ففي تقرير عام 2001 تم فيه تحديد رتب الدول العربية، احتلت المغرب مثلا الرتبة 123 ومصر الرتبة 115 وسوريا 108 والجزائر 103 والأردن 99 وتونس97، وسلطنة عمان 78، ولبنان 75.[1] أما دول الخليج فكانت رتبها أفضل.

[1]– علي القاسمي، **الجامعة والتنمية**، ع .27، (الرباط: منشورات رمسيس، 2002)، ص.55.

تجليات تأثير التعليم العالي في التنمية:

يتجلى التأثير المباشر للتعليم العالي في التنمية من خلال نواتجه ونوع مخرجاته، وتوظيفها توظيفا مناسبا حسب التخصص والكفاءة. فإذا انطلقنا من كون التعليم تنمية للإنسان فهو لا ينتج أشكالا من السلع والمواد ذات الاستخدام الانتفاعي والاستهلاكي والقابلة للتسعير النقدي بأية عملة، أو القابلة للبيع بأية صيغة و في أي سوق. بل ينتج أشكالا من المعارف والخبرات يغير بها الوضع الإنساني للفرد من حالة الجمود والركود إلى حالة النشاط والحركة والعمل والإنتاج. فهو يستهدف بالدرجة الأولى تغيير الإطار الفكري للفرد وما يترتب عنه من إكساب المهارات والخبرات والمعارف المتنوعة حسب ثراء وتنوع المناهج التعليمية والتخصصات المعرفية، التي تنعكس على نوع نشاطه وعمله، وبالتالي على نوع إنتاجه وقيمته.[1] بخلاف طبيعة نواتج المجالات الأخرى التي تتعلق بعملية إحداث تغييرات في المواد المختلفة وتحويلها إلى مواد ذات الاستخدام الانتفاعي في حياة الفرد وذات قيمة وفائدة قابلة للتقدير المالي وتسعيرها نقديا حسب قانون العرض والطلب في الأسواق.

إن ما يوضع من برامج ومواد تعليمية وما يحدد من الأهداف لنشاطات المؤسسات التعليمية المتنوعة فهو يستهدف تغيير الإنسان وصيرورة وضعه الفكري وخبراته ومهاراته من حالة إلى أخرى في ضوء معايير تتحكم فيها حاجاته الإنسانية ومتطلباته الاجتماعية. ويظهر مما سبق أن الناتج التعليمي يتعلق بتغيير الإنسان وليس بالمواد التي تكدّس في المخازن وتعّلب، تنقل من مكان إلى مكان وتصدّر أو تستورد حسب الحاجة إليها. فالناتج المترتب عن النشاطات التعليمية يتراكم بالتقادم الزمني ويحتفظ بقيمته بصورة مستمرة ومتطورة، يتولد عنه إنتاج جديد من المعارف والمهارات، فتزداد قيمة عمله وإنتاجه، وبذلك يزداد الدخل الفردي ويتحسن مستواه المعيشي. أما الناتج المترتب من النشاطات الإنتاجية الأخرى فهو يتأثر بالظروف البيئية ويتعرض للفساد والاندثار الطبيعي بالتقادم الزمني فيفقد قيمته النفعية والنقدية.[2]

---

[1]– أحمد علي مزعل، مرجع سابق، ص. 27 .
[2]– المرجع نفسه، ص, 31

إن التأثيرات الواضحة للتعليم على النشاطات الاقتصادية والمجالات التنموية ترتبط بالقيمة الإنسانية للفرد، وترتبط بالنواحي المعنوية في شخصيته، وهذه الجوانب لا يمكن التعامل معها بمنظار اقتصادي بحت لأنها لا تخضع لمعايير اقتصادية من حيث الربح والخسارة أو الإنتاج والاستهلاك رغم تأثيراتها الواضحة على طريقة العمل للعمال المنتجين ونوعية إنتاجهم.

بالإضافة إلى ما ذكرناه عن العلاقة التأثيرية للتعليم على التنمية فيمكن القول بأن التعليم يعمل على تنشيط التنمية من أوجه مختلفة وتدعيمها وتعجيلها. فهو يعمل على:[1]

1 ــ يعدُّ العمال المهرة لتسيير رأس المال والتحكم في التقننة والخدمات المختلفة ، ذلك أن مشروعات التنمية لا تنفذ بطريقة جيدة ما لم تكن استثمارات راس المال ونقل التكنولوجيا مصحوبة بمهارات ومعارف بشرية كافية ومناسبة؛

2 ــ ييسر التعليم تعزيز المعرفة في الميادين النظرية والتطبيقية من خلال العناصر البشرية المدربة ووضع المنهجيات المقننة للتسيي؛

3 ــ فيما يتعلق بإدارة البيئة والحفاظ عليها، وبتحقيق التوازن بين السكان وبين الموارد الطبيعية يعمل التعليم على رفع وعي الأفراد بقيمة العمل وتحسين الإنتاج وترشيد الاستهلاك؛

4 ــ يعمل على تغيير العلاقة بين الفرد والمجتمع تبعا للنمو الاقتصادي والتقدم التكنولوجي والتغير الاجتماعي بمعنى أنه يجعل الأفراد يتكيفون مع التغيرات والمستجدات الحاصلة من حين لآخر، ويتواءمون مع ثقافتهم المتغيرة والبحث عن أدوار مناسبة ومؤثرة في المجتمع. وبينت دراسات مختلفة منها دراسة لليونسكو (U N E S C O) عام 1982.[2] إن ظواهر التنمية الاقتصادية والتقدم التكنولوجي التي حدثت في الدول المتقدمة تعود إلى دور التعليم، وأن أكثر من ثلاثة أخماس (5/3) الدخل الحقيقي يرجع إلى تأثير المستويات التعليمية على زيادة القدرة على الإنتاج. كما بينت نفس الدراسة أن درجة الكفاءة الإنتاجية للعامل الذي أنهى مستوى التعليم الابتدائي تساوي درجة الإنتاج الخاصة بعامل أمي، في حين يصل إنتاج العمال الذين أنهوا

---

[1]– علي القاسمي ، مرجع سابق، ص.63

[2]– لمزيد من التفصيل، أنظر، "ملف خاص بالتعليم العالي"، **مجلة مستقبليات**، المجلد الحادي والعشرين، العدد الثاني، تصدر عن مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية، (عمان،1991)، واقعه تحدياته وآفاقه المستقبلية، تناول بالتحليل الأدوار الجديدة للجامعة، أزمتها الحاضرة وتحديات المستقبل، الاستقلالية وإثبات الكفاءة في التعليم العالي.

مرحلة التعليم الثانوي إلى مرتين.[1] ويزداد الإنتاج كلما ارتقى المستوى التعليمي للعامل.

ونظرا للتطورات السياسية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية التي حدثت في منتصف القرن العشرين والتي أثرت على تغيير بنية العلاقات لمختلف المجتمعات وعلى بنية الوظائف والمهن، أدى إلى الزيادة الكبيرة في الإقبال على التعليم، واكتسب بذلك قيمته الوظيفية وأهميته الاقتصادية في مواجهة متطلبات التغير الحاصل في الوظائف والمهن العصرية. وأن ما حصل من تغيرات في الهياكل الاقتصادية والأنماط التجارية العالمية والمعاملات والعلاقات يعد من المولدات الهامة للحاجات التعليمية الجديدة.

الاستنتاج العام:

يتبين من خلال هذا التناول التحليلي لدور التعليم ووظيفته التأثيرية التاثرية مع مجالات التنمية، أنه إذا كان في المجتمعات المتقدمة يؤدي هذا الدور بكفاءة وكفاية عاليتين حقق بهما تواؤما معتبرا بينه وبين مجالات التنمية وميادينها المختلفة، فهو في المجتمعات الأقل تقدما يعاني من المشكلات، ويثير الكثير من التساؤلات، بالنظر إلى ما تعيشه مؤسسات التعليم العالي من حالات التغيير والتكييف استجابة للظروف والتغيرات المحلية والعالمية، وبالنظر أيضا إلى ما تعانيه ميادين التنمية من ركود وجمود في مختلف المجالات، بفعل تأثير العوامل المختلفة.

وفي ظل كل ذلك فإن ما تقدمه مؤسسات التعليم العالي، وما تخرجه من نواتجها البشرية على اختلاف تخصصاتها العلمية، أصبح لا يلاءم الظروف المتغيرة والمطالب الجديدة للمجتمع بالكيفية المُرضية، حيث أصبح التعليم لا يستجيب لكل ما هو مطلوب منه، ولا يوفر كل ما هو مرغوب فيه، من ذوي الكفاءات والخبرات المتنوعة والمتخصصة تعبر حقيقة عن كفايته الداخلية والخارجية، وذلك على الرغم من تزايد عدد المنتمين إليه والمتخرجين منه.

---

[1]– إيثوري جلبي، "النشاطات التربوية وخبرات العمل". في: **التربية الجديدة**، العدد: 29، (بيروت: مكتب اليونسكو الإقليم، 1983). ص. 28

ومن جانب آخر فإن المجالات الاقتصادية والتنموية أصبحت هي الأخرى عاجزة عن امتصاص الطاقات البشرية المتخرجة من مختلف التخصصات العلمية، وبمختلف المستويات، ولا يتم استثمار تلك الطاقات (كمّا وكيفا) حسب التخصصات وطبيعة الشهادات العلمية مهما كان العجز الملاحظ فيها، نظرا لركود النشاط الاقتصادي وقلة المشاريع التنموية. وصار مؤشر البطالة في ارتفاع مستمر في وسط الفئات المتعلمة، وبصفة أكثر لدى ذوي المستوى العالي من التعليم، بل الأكثر من ذلك صارت الوظائف المختلفة مفتوحة لذوي المستويات الأدنى من التعليم على أساس أن ذوي المستويات الأدنى تعمل كثيرا من حيث الحجم الساعي وتعدد الوظائف، ولا تتقاضى إلا أجورا قليلة، لاسيما بعد أن تغيرت صيغ التسيير للقطاعات الاقتصادية والمجالات الاستثمارية، وخوصصتها بصفة أكثر، وكذا تغير الأوضاع الاجتماعية والسياسية على المستويين المحلي والعالمي.

المراجـــع :

1ــ إبراهيم زينب. **نظرة في المقومات العامة للتنمية. في:المنطلق،** ع. 68. بيروت،1990.

2 ــ أولفا بانكس. ترجمة محمد علي المرصفي. **اجتماعيات التربية.** جده.1988

3ــ إيثوري جلبي. **النشاطات التربوية وخبرات العمل. في: التربية الجديدة.** العدد، 29. بيروت: مكتب اليونسكو الإقليمي،1983.

4 ــ اليونسكو. **مجلة، مستقبليات.** عمان: مكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.1991

5ــ القاسمي. **الجامعة والتنمية.** الرباط: منشورات رمسيس. 2002

6 ــ الحاج أحمد علي. **التخطيط التربوي.** بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1992.

7 ــ الغنام محمد أحمد. **المدرسة المنتجة.** في: التربية الجديدة، بيروت. مكتب اليونسكو الإقليمي، 1993

8ــ أنطوان رحمه. **اقتصاديات التعليم.** دمشق: منشورات الجامعة، .1988

9 ــ جابر حسن.**التنمية والإرادة السياسية. في: المنطلق** بيروت: تصدر عن الاتحاد اللبناني للطلبة،1990

10ــ هانسون جون. ت/لبيب النجيحي. **التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.** القاهرة: مؤسسة فرانكلين،.1986

11ــ زهران ضياء. **التعليم ونظريات التنمية. في: دراسات تربوية.** عالم الكتب.القاهرة.1991.

12ــ حجازي مصطفى. **الإنسان المهدور.** بيروت: المركز الثقافي، 2005 .

13ــ حلاق جاك. ت/وفاء حسن وهبة. **الاستثمار في المستقبل.** عمان: اليونسكو الأردن، 1992

14ــ عبد الوهاب هاشم محمد. **التعليم التقني في الوطن العربي.** تونس: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، .1985

15 ــ فهمي سيف الدين. **التخطيط التعليمي.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية. ط. 5 ،.1990

16 ــ فيراري باولو. ت/ يوسف نور عوض. **تعليم المقهورين** . بيروت: دار القلم ط. 2 ، 2002

17ــ مزعل أحمد علي. **الاعتبارات الاقتصادية في التعليم.** جامعة. بغداد: كلية التربية،1985.

18 ــ مرسي محمد منير. **تخطيط التعليم واقتصادياته.** القاهرة: دار النهضة العربية،1987.

19ــ تيودور شولتز.ت/ الهادي عفيفي. **القيمة الاقتصادية للتربية.** القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1975